

Distr.: General
15 November 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

للفترة من ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

أولا - مقدمة

١ - يسرد هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٣٥١ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة عموما باستثناء منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأخير عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/2001/714). وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة الدوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية لأي من الطرفين. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لمستوى المعدات والقوات في مناطق تحديد الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما حدث في الماضي، فقد منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تحرك القوة. ولكن إسرائيل سمحت باستئناف عمليات التفتيش في ذلك الجزء من منطقة العمليات المعروف بالمنطقة ٦.

٣ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قُدم العلاج الطبي للسكان المحليين بناء على طلبهم. وخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة مساعدة في

عبور ٦١١ طالبا و ٥٣٢ من الحجاج ومحتجز واحد وإعادة شخص واحد إلى وطنه. وبالإضافة إلى ذلك وفرت القوة الحماية في سبعة أعراس.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، لا تزال الألغام تشكل تهديدا لأفراد القوة والسكان المحليين. وأسفر برنامج الأمن في حقول الألغام، الذي أُطلق بالتعاون مع السلطات السورية، عن وضع علامات على العديد من حقول الألغام المعروفة فضلا عن تلك التي لم تحدد سابقا في المنطقة الفاصلة. وقامت القوة أيضا بدعم الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والرامية إلى توعية السكان المحليين بخطور الألغام.

٥ - وبقي قائد القوة وأفراده على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموما مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت القوة باستعراض شامل لمراقفها ولهاكل الدعم فيها ولانتشارها. فالنمو السريع الذي شهدته البنى الأساسية المدنية في المنطقة الفاصلة خلال السنوات الثلاث الماضية قد أثر على فعالية ما هو قائم من نقاط التفتيش ومواقع المراقبة التابعة للقوة المستخدمة لرصد الدخول والحركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرا كبيرا من هياكل الدعم والمرافق التابعة للقوة والتي مضى عليها ٢٨ عاما أصبحت بلا جدوى وبأمس الحاجة إلى التجديد. ولتحسين قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها بفعالية، بدأت برنامجا للتحديث. ومن العناصر الأساسية في هذا البرنامج الإدماج الكامل للعناصر العسكرية والمدنية للقوة في مجالي الإدارة وشؤون النقل والإمداد، واستبدال المرافق المتقدمة، وتدعيم بعض المواقع في المنطقة الفاصلة، وتعزيز قدرة القوة على الحركة.

٧ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، كانت القوة تتألف من ١٠٥٦ جنديا: من بولندا (٣٧٢) وسلوفاكيا (٩٥) وكندا (١٨٨) والنمسا (٣٧٢) واليابان (٥٤). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٨ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها. وأُرفقت بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثا - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٤/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغا إجماليا ٣٦ مليون دولار، أي بمعدل شهري إجماليه ٣ ملايين دولار، لاستمرار القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، فإن تكلفة استمرار القوة ستقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٩ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ما مقداره ١٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٦١٠,٦ مليون دولار.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٣٥١ (٢٠٠١) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى التنفيذ الفوري للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، في تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط (A/56/480)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٥٥/٥٥ و ٥١/٥٥ المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

خامساً - ملاحظات

١١ - لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة عموماً. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - ومع ذلك لا تزال الحالة في الشرق الأوسط مفعمة بالخطر، ويحتمل لها أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر أساسي. لذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها.

- ١٤ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعي الانتباه إلى العجز في تمويل القوة. فالاشتراكات غير المسددة تبلغ في الوقت الراهن نحو ١٩,٦ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإنني أناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.
- ١٥ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء رانكر وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.